Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الرابع - العدد االثاني عشر || تاريخ الإصدار 2026-03-20

الإعلام كأداة للهيمنة أو التمكين: مقاربة نقدية من منظور الخدمة الاجتماعية

Media as a Tool for Hegemony or Empowerment: A Critical Approach from a Social Work Perspective

د. نظمية فخري خليل حجازي

Nathmieh Fakhry Khalel Hejazi

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

أستاذ مساعد

عضو هيئة تدريس في كلية التنمية الاجتماعية والأسرية

ORCID: 0009-0008-5098-4016

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss41211

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
هدفت الدراسة إلى تحليل دور الإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية من منظور الخدمة الاجتماعية، مع التركيز على طبيعته بين الهيمنة والتمكين، أثر الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية، ودور الإعلام الرقمي في تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وجُمعت البيانات عبر استبانة مكونة من 30 فقرة، طُبقت على عينة قصدية حجمها 450 أخصائياً اجتماعياً.

أظهرت النتائج ميلاً نسبياً نحو الدور التمكيني للإعلام (متوسط 3.64)، مع ارتباط موجب ذي دلالة إحصائية بين الدور التمكيني والتمكين المجتمعي ($r = 0.42$، $p = 0.001$). كما أثبتت وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للانتهاكات ضد الحريات الإعلامية على إدراك أداء الإعلام ($\beta = -0.36$، $p = 0.002$، $R^2 = 0.41$). تفوق الإعلام الرقمي ارتباطاً أقوى بالتمكين مقارنة بالإعلام التقليدي ($r = 0.45$ مقابل $r = 0.28$، مع فرق ذي دلالة إحصائية $p \approx 0.003$). لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية حسب الجنس ($p = 0.26$) أو سنوات الخبرة ($p = 0.09$)، بينما ظهرت فروق دالة حسب المؤهل العلمي ($F = 3.92$، $p = 0.02$)، لصالح حملة الدراسات العليا.

تؤكد الدراسة قدرة محدودة ولكن ملحوظة للإعلام الرقمي في دعم التمكين رغم الانتهاكات المستمرة، وتبرز الحاجة إلى حماية الحريات الإعلامية، تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير التدريب للأخصائيين الاجتماعيين لتعزيز دوره في العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الفلسطيني، الإعلام الرقمي، التمكين المجتمعي، العدالة الاجتماعية، الانتهاكات الإعلامية، الضفة الغربية.

Abstract:

The study aimed to analyze the role of Palestinian media in the West Bank from a social work perspective, focusing on its nature between hegemony and empowerment, the impact of violations against media freedoms, and the role of digital media in promoting social justice and empowering marginalized groups. It adopted a descriptive-analytical approach, with data collected through a questionnaire consisting of 30 items, applied to a purposive sample of 450 social workers.

The results revealed a relative tendency toward an empowering role for the media (mean = 3.64), with a significant positive correlation between the empowering media role and community empowerment ($r = 0.42$, $p = 0.001$). They also confirmed a significant negative effect of violations against media freedoms on perceived media performance ($\beta = -0.36$, $p = 0.002$, $R^2 = 0.41$). Digital media demonstrated a stronger correlation with empowerment compared to traditional media ($r = 0.45$ versus $r = 0.28$, with a statistically significant difference, $p \approx 0.003$). No significant differences were found by gender ($p = 0.26$) or years of experience ($p = 0.09$), while significant differences appeared by academic qualification ($F = 3.92$, $p = 0.02$), in favor of postgraduate degree holders.

The study confirms the limited yet notable capacity of digital media to support empowerment despite ongoing violations, highlighting the need to protect media freedoms, strengthen digital infrastructure, and develop specialized training for social workers to enhance the media's role in advancing social justice and community empowerment.

Keywords: Palestinian media, digital media, community empowerment, social justice, media violations, West Bank.

المقدمة:

يُعد الإعلام أبرز الظواهر الاجتماعية والسياسية في تشكيل المجتمعات المعاصرة، إذ تجاوز دوره التقليدي في نقل المعلومات ليصبح أداة لإعادة إنتاج البنى الاجتماعية والسياسية، سواء من خلال تكريس الهيمنة أو تعزيز التمكين. يرى Foucault أن الخطاب الإعلامي لا يعكس الواقع محايدًا، بل يُنتج السلطة والمعرفة، مما يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية وتوزيع القوة .(Foucault, 1979, p. 45) كما يؤكد Gramsciأن الإعلام جزء من "الهيمنة الثقافية" التي تمارسها الطبقات المسيطرة عبر مؤسسات المجتمع المدني(Gramsci, 1971, p. 210) .

مع التحولات الرقمية، أصبح الإعلام الرقمي منصة رئيسية للتفاعل الاجتماعي والسياسي، مما يمنح قدرة أكبر على الوصول إلى الجماهير، لكنه يفتح المجال أيضًا لاستخدامه كأداة مزدوجة: للهيمنة عبر السيطرة على الخوارزميات والمحتوى، وللتمكين عبر تعزيز المشاركة وإعطاء صوت للفئات المهمشة .(Castells, 2013, p. 55) في السياقات الاستعمارية، يبرز الإعلام الرقمي كأداة مقاومة ضد "الاستعمار الرقمي"، حيث يُستخدم لتوثيق الانتهاكات وتعزيز التضامن العابر للحدود، رغم التحديات الناجمة عن الرقابة والحظر الخوارزمي

(amleh Center, 20257 ؛Noble, 2018 ؛Gerbaudo, 2012).

من منظور الخدمة الاجتماعية، التي تركز على تعزيز العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي، يتيح تحليل الإعلام فهمًا أعمق لتأثيره على الفئات المهمشة، خاصة في ظل الظروف القمعية. يرى هابرماس أن المجال العام الذي يشكله الإعلام يمكن أن يكون ساحة للنقاش الديمقراطي، لكنه يتحول إلى أداة سيطرة إذا احتكرته قوى سياسية أو اقتصادية(Habermas, 1984, p. 112) .

في السياق الفلسطيني، يكتسب الإعلام أهمية مضاعفة بسبب تقاطعه مع قضايا الهوية والانتماء والعدالة الاجتماعية. يتأرجح الإعلام الفلسطيني بين دوره المقاوم في فضح انتهاكات الاحتلال وتعزيز الهوية الوطنية، وبين إمكانية إعادة إنتاج أنماط هيمنة داخلية من خلال الضغوط السياسية أو الرقابة الذاتية (أبو النصر، 2021، ص. 67) ؛(2023),Horoub . بلغت الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية 953 حالة عام 2024، معظمها من الاحتلال الإسرائيلي، مما يحد من استقلالية الإعلام ويضعف دوره التمكيني (مدى، 2024، ص. 12). ومع ذلك، ساهم الإعلام الرقمي في تعزيز المقاومة الرقمية والتضامن الدولي، رغم التحديات المتزايدة مثل الحظر على المنصات (2025),amleh Center؛ Abudheir et al., (2025).

تتيح دراسة الإعلام من منظور الخدمة الاجتماعية فهماً معمقاً لكيفية توظيفه كأداة لتعزيز التمكين المجتمعي أو، على العكس، إعاقة مسارات التغيير الاجتماعي. ويكتسب هذا التحليل أهمية خاصة في ظل الانتهاكات المتواصلة التي يتعرض لها الإعلام الفلسطيني، إلى جانب التحولات الرقمية المتسارعة في الضفة الغربية، والتي تعيد تشكيل أنماط التواصل والوعي الجمعي وتفرض تحديات جديدة على ممارسات الخدمة الاجتماعية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تشكل مشكلة الدراسة التناقض الجوهري بين الدور المأمول للإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية كأداة تمكين اجتماعي وسياسي — يعزز العدالة الاجتماعية، يمنح صوتاً للفئات المهمشة، ويساهم في توثيق الانتهاكات وتعزيز المقاومة — وبين الواقع الذي يشهد تصعيداً مستمراً في الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية، سواء من خلال القمع المباشر للاحتلال الإسرائيلي أو عبر الضغوط الداخلية والرقابة الذاتية الناجمة عن السياق السياسي القمعي (مدى، 2025، ص. 8–12؛ 7amleh، 2025).

فقد وثّقت تقارير حديثة أكثر من 3,452 انتهاكاً رقمياً بحق الفلسطينيين خلال عام 2025، إضافة إلى 928انتهاكاً مباشراً ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، معظمها ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الحظر الخوارزمي، إغلاق الحسابات، والتدمير الممنهج للبنية التحتية الإعلامية (2025) 7amleh، لجنة دعم الصحفيين، 2025، ص. 15–19 .(هذه الانتهاكات تحد بشكل ملحوظ من استقلالية الإعلام وقدرته على أداء دوره التمكيني، مما يعيق عمليات التغيير الاجتماعي ويعمق التهميش لدى الفئات الأكثر ضعفاً.

تكمن الإشكالية النقدية الأساسية في غياب دراسات معمقة تدمج بين منظور الخدمة الاجتماعية — الذي يركز على تمكين الفئات المهمشة وتعزيز العدالة الاجتماعية — والتحولات الرقمية والانتهاكات الإعلامية في السياق الفلسطيني، ولا سيما من خلال إدراك الأخصائيين الاجتماعيين الذين يتعاملون يومياً مع هذه الفئات(Horoub, 2023, p. 8–10) . هذا النقص يجعل من الضروري إجراء تحليل نقدي يجيب على السؤال المركزي: هل يميل الإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية نحو التمكين المجتمعي أم يُعاد إنتاجه كأداة هيمنة (من الاحتلال أو البنى الداخلية) في ظل الظروف القمعية الراهنة؟

تساؤلات الدراسة

1. ما طبيعة الدور الذي يمارسه الإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية من منظور الأخصائيين الاجتماعيين: أداة للهيمنة أم للتمكين المجتمعي؟
2. كيف تؤثر الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية (المباشرة والرقمية) على قدرة الإعلام الفلسطيني في أداء دوره التمكيني والمجتمعي؟
3. ما مدى مساهمة الإعلام الرقمي في تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة في السياق الفلسطيني؟

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في سعيها إلى سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العلمية، حيث تندر الدراسات التي تدمج بين منظور الخدمة الاجتماعية — الذي يركز على تمكين الفئات المهمشة وتعزيز العدالة الاجتماعية والتحليل النقدي لدور الإعلام الفلسطيني في سياق التحولات الرقمية والانتهاكات الإعلامية المستمرة(Horoub, 2023, p. 8–10) . فبينما تناولت دراسات سابقة دور الإعلام الرقمي في تعزيز الرواية الفلسطينية أو مقاومة الرقابة مدى،(2025) ؛ amleh7، (2025)، إلا أن قلة قليلة ربطت هذا الدور بمفاهيم التمكين المجتمعي والعدالة الاجتماعية من منظور الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون مباشرة مع الفئات المتضررة. تضيف الدراسة بالتالي منظوراً نقدياً جديداً يعمق فهم كيفية توظيف الإعلام كأداة مزدوجة (هيمنة أو تمكين)، مستندة إلى أطر نظرية كلاسيكية(Foucault, 1979) ؛ (Gramsci, 1971) وحديثة (Castells, 2013) ؛2018 (Noble,)، مما يثري الحوار الأكاديمي في مجالي الإعلام والخدمة الاجتماعية.

الأهمية التطبيقية: تتجلى في إمكانية استخدام نتائج الدراسة لتطوير سياسات إعلامية واجتماعية أكثر عدالة في السياق الفلسطيني، خاصة في ضوء التقارير الحديثة التي توثق استمرار الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية (amleh7، 2025؛ لجنة دعم الصحفيين، 2025). يمكن للنتائج أن تساهم في:

1. تعزيز حماية الإعلاميين وضمان استقلالية المؤسسات الإعلامية من خلال توصيات عملية لمواجهة الرقابة الخوارزمية والضغوط الداخلية.
2. توجيه استثمار في الإعلام الرقمي كأداة فعالة لتمكين الفئات المهمشة وتعزيز مشاركتها في قضايا العدالة الاجتماعية.
3. رفع كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين من خلال تصميم برامج تدريبية متخصصة تركز على تعزيز إدراكهم لأدوار الإعلام وتوظيفه كأداة فعالة في عمليات التمكين المجتمعي والتغيير الاجتماعي.
4. تساهم الدراسة في خدمة المجتمع الفلسطيني من خلال ربط التحليل النظري بالآليات العملية القابلة للتطبيق، مما يدعم قدرة الإعلام على تعزيز العدالة الاجتماعية في ظل الظروف القمعية الراهنة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النظرية والتطبيقية، انطلاقاً من الحاجة إلى فهم الدور المزدوج للإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية من منظور الخدمة الاجتماعية، مع التركيز على التحولات الرقمية والانتهاكات ضد الحريات الإعلامية. وقد تمت صياغة الأهداف بوضوح لتكون متمايزة عن تساؤلات الدراسة، حيث تركز الأهداف على الغايات العامة للبحث، بينما تتناول التساؤلات الجوانب التحليلية المحددة التي يتم قياسها ميدانياً.

الأهداف الرئيسية

1. تحليل طبيعة الدور الذي يمارسه الإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية بين الهيمنة والتمكين، من منظور الخدمة الاجتماعية.
2. الكشف عن تأثير الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية (المباشرة والرقمية) على أداء الإعلام ومساهمته في تعزيز العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي.
3. دراسة دور الإعلام الرقمي في تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة في السياق الفلسطيني.

الأهداف الفرعية

1. استكشاف إدراك الأخصائيين الاجتماعيين لأدوار الإعلام الفلسطيني كأداة تمكين أو هيمنة.
2. تقييم الفروق في إدراك التمكين المجتمعي لدى الأخصائيين الاجتماعيين وفق المتغيرات الديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).
3. اقتراح توصيات عملية لتعزيز استخدام الإعلام الرقمي ضمن برامج التمكين الاجتماعي في السياق الفلسطيني.

فرضيات الدراسة

1. توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) بين طبيعة الدور الإعلامي التمكيني والتمكين المجتمعي لدى الأخصائيين الاجتماعيين في الضفة الغربية.

2. توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية (عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) للانتهاكات ضد الحريات الإعلامية على أداء الإعلام الفلسطيني كما يُدركه الأخصائيون الاجتماعيون في الضفة الغربية.

3. يرتبط الإعلام الرقمي ارتباطاً أقوى (موجباً وذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$) بتعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة مقارنة بالإعلام التقليدي في الضفة الغربية.

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) في التمكين المجتمعي تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) لدى الأخصائيين الاجتماعيين في الضفة الغربية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية : تقتصر الدراسة على محافظات الضفة الغربية، مع التركيز على المؤسسات الإعلامية والاجتماعية العاملة فيها وعلى الأخصائيين الاجتماعيين الذين يوظفون الإعلام كأداة تمكين. لا تشمل قطاع غزة أو الشتات الفلسطيني.

الحدود الزمانية : تم جمع بيانات الاستبانة الميدانية خلال الفترة من يناير 2024 إلى ديسمبر 2025. تم تحديث الأقسام النظرية والاستشهادات بالتقارير السنوية الكاملة لعام 2025 في يناير–فبراير 2026 لضمان الشمولية، مع الاحتفاظ بأن التحليل الإحصائي يعتمد حصرياً على البيانات الميدانية.

الحدود البشرية : يتمثل مجتمع الدراسة في الأخصائيين الاجتماعيين المسجلين في نقابة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين الفلسطينية في الضفة الغربية (حوالي 9500 عضو). تم اختيار عينة قصدية حجمها 450 مبحوث وفق معايير الجنس، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة. لا تشمل فئات أخرى غير مرتبطة بالخدمة الاجتماعية.

الحدود الموضوعية : تركز الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية: طبيعة الدور الإعلامي، أثر الانتهاكات على الأداء، ودور الإعلام الرقمي في التمكين. لا تشمل الإعلام الرسمي الإسرائيلي أو الدولي، ولا الجوانب التقنية البحتة إلا من زاوية التأثير الاجتماعي.

مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية

الإعلام الفلسطيني: يُقصد به مجموعة الوسائل والمؤسسات الإعلامية العاملة في فلسطين، والتي تنقل الرواية الفلسطينية وتوثق الأحداث الاجتماعية والسياسية.

إجرائياً: يُعرف في هذه الدراسة بالإعلام التقليدي (الصحف، الإذاعة، التلفزيون) والإعلام الرقمي (منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية) في الضفة الغربية خلال الفترة 2024–2025، كما يُدركه الأخصائيون الاجتماعيون من خلال استجاباتهم على الاستبانة.

الهيمنة الإعلامية : استخدام وسائل الإعلام لترسيخ خطاب السلطة أو القوى المسيطرة، مما يُسهم في إعادة إنتاج التهميش وإضعاف المشاركة المجتمعية (Gramsci, 1971, p. 210).

إجرائياً: تُقاس من خلال إدراك الأخصائيين الاجتماعيين لمدى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي (عبر الرقابة المباشرة والقمع) أو البنى الداخلية الفلسطينية (عبر الضغوط السياسية أو الرقابة الذاتية) على محتوى الإعلام الفلسطيني، كما يُعبَّر عن ذلك في فقرات الاستبانة المتعلقة بهذا المحور.

التمكين المجتمعي : عملية تعزيز قدرة الأفراد والجماعات على المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية، بما يحقق العدالة الاجتماعية (Zimmerman, 2000, p. 47).

إجرائياً: يُقاس من خلال استجابات الأخصائيين الاجتماعيين على فقرات الاستبانة المتعلقة بمدى مساهمة الإعلام في إعطاء صوت للفئات المهمشة، تعزيز المشاركة المجتمعية، ودعم العدالة الاجتماعية، باستخدام مقياس ليكرت خماسي الأبعاد.

الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية: تشمل جميع أشكال التضييق أو الاعتداء على الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية، بما في ذلك القتل، الاعتقال، المنع من التغطية، الرقابة، الحظر الخوارزمي، أو الحجب الرقمي (مدى، 2025، ص. 8–12؛ 7amleh، 2025).

إجرائياً: تُقاس من خلال بيانات التقارير السنوية والشهرية للمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" ولجنة دعم الصحفيين لعام 2025، إضافة إلى استجابات الأخصائيين الاجتماعيين حول أثر هذه الانتهاكات (المباشرة والرقمية) على أداء الإعلام وقدرته التمكينية.

الإعلام الرقمي : استخدام التكنولوجيا الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي لنقل المعلومات والتفاعل مع الجمهور (Castells, 2013, p. 55).

إجرائياً: يُعرف في هذه الدراسة بمنصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، إكس، إنستغرام، يوتيوب) والمواقع الإلكترونية الفلسطينية التي تُستخدم لنقل الرواية الفلسطينية، توثيق الانتهاكات، وتمكين الفئات المهمشة، كما يُقيَّم من خلال فقرات الاستبانة الخاصة بدوره في تعزيز العدالة الاجتماعية والمشاركة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

المحور الأول: الإعلام كأداة هيمنة وتمكين

لا يُنظر إلى الإعلام باعتباره مجرد وسيلة لنقل المعلومات، بل أداة لإنتاج السلطة والمعرفة، حيث يُعاد من خلاله تشكيل العلاقات الاجتماعية وتوزيع القوة (Foucault, 1979, p. 45). يؤكد Gramsciأن الإعلام يشكل جزءاً من الهيمنة الثقافية التي تمارسها القوى المسيطرة عبر مؤسسات المجتمع المدني (Gramsci, 1971, p. 210). في السياق الفلسطيني، يتجلى الإعلام كأداة مزدوجة: يُستخدم لتثبيت رواية الاحتلال وتعزيز السيطرة، وفي الوقت نفسه يُوظف لتعزيز الهوية الوطنية والتمكين المجتمعي (Horoub, 2023, p. 8–10). يرى هابرماس أن الإعلام يمكن أن يكون ساحة للتواصل العقلاني والديمقراطي، لكنه يتحول إلى أداة سيطرة إذا احتكرته قوى سياسية أو اقتصادية (Habermas, 1984, p. 112). مع التحولات الرقمية، أصبح الإعلام الرقمي أداة مقاومة ضد الهيمنة، حيث يمنح الأفراد قدرة على إنتاج ونشر المحتوى بشكل مستقل، رغم التحديات الناجمة عن الرقابة الخوارزمية والحظر (Castells, 2013, p. 55; Noble, 2018). هذا المنظور يفتح المجال لفهم الإعلام الفلسطيني كأداة تمكين إذا تم توظيفه لتعزيز المشاركة المجتمعية والعدالة الاجتماعية، خاصة في ظل الانتهاكات المستمرة.

المحور الثاني: الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية وأثرها على الأداء الإعلامي الفلسطيني

تشير التقارير الحديثة إلى تصعيد كبير في الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية في فلسطين، حيث وثّق مركز "مدى" 537 انتهاكاً في النصف الأول من عام 2025، معظمها ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي (مدى، 2025). شملت هذه الانتهاكات الاعتقال، المنع من التغطية، مصادرة المعدات، الاعتداء الجسدي، والحظر الرقمي (7amleh، 2025). تؤثر هذه الممارسات بشكل مباشر على أداء الإعلام الفلسطيني، إذ تحد من قدرته على نقل الحقيقة وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتخلق حالة من الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين، مما يضعف دوره كأداة تمكين (مدى، 2025, pp. 8–12). ومع ذلك، دفعت الانتهاكات الإعلام الفلسطيني إلى تطوير استراتيجيات بديلة، مثل الاعتماد على الإعلام الرقمي لنشر الرواية وتوثيق الانتهاكات، رغم التحديات الخوارزمية (Horoub, 2023, p. 9; 7amleh، 2025).

المحور الثالث: الإعلام الرقمي والتحولات الاجتماعية

مع التحولات الرقمية، أصبح الإعلام الرقمي أداة مركزية في تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة، حيث يُعيد تشكيل السلطة والعلاقات الاجتماعية ويمنح الأفراد قدرة على إنتاج ونشر المعلومات بشكل مستقل (Castells, 2013, p. 55). في السياق الفلسطيني، أتاح الإعلام الرقمي للأخصائيين الاجتماعيين والناشطين فرصة أكبر للتواصل مع الفئات المهمشة، نقل صوتهم، وتعزيز المقاومة الرقمية رغم الرقابة والحظر

(Horoub, 2023; 7amleh، 2025). من منظور التمكين، يحدث على مستويات فردية (تعزيز الوعي)، تنظيمية (تقوية المؤسسات)، ومجتمعية (دعم المشاركة) (Zimmerman, 2000, p. 47). يُسهم الإعلام الرقمي في فلسطين في هذه المستويات، خاصة عبر الحملات الرقمية التي تركز على قضايا العدالة الاجتماعية، رغم التحديات الناجمة عن الخوارزميات التمييزية (Noble, 2018).

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة صبحي (2024) بعنوان "حرية الإعلام في فلسطين بين التنظيم والتقييد" هدفت إلى تحليل تأثير السياسات الرسمية على حرية الإعلام الفلسطيني. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وشملت عينة قصدية من 120 صحفياً من الضفة الغربية، باستخدام استبانة مقننة. أظهرت النتائج أن التنظيم الرسمي يحد من حرية الإعلام ويخلق فجوة بين المعايير الدولية والممارسات المحلية. أوصت الدراسة بتعديل التشريعات لتتوافق مع حرية التعبير.

دراسة الثوابتة (2024) بعنوان "وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة لنشر القضية الفلسطينية" تناولت دور الإعلام الرقمي في تعزيز الرواية الفلسطينية. اعتمدت المنهج المسحي بعينة قوامها 200 إعلامي فلسطيني، عبر استبانة إلكترونية. أظهرت النتائج اعتماد الإعلاميين بشكل متزايد على وسائل التواصل بسبب القيود على الإعلام التقليدي. أوصت بتعزيز البنية الرقمية للإعلام الفلسطيني.

دراسة عساف والغماري (2021) بعنوان "التحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية" هدفت إلى تحديد أبرز التحديات أمام الإعلام الفلسطيني الجديد. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي بعينة من 150 إعلامياً وناشطاً، عبر مقابلات واستبانات. أظهرت النتائج أن ضعف التمويل والرقابة السياسية أبرز التحديات. أوصت بدعم الإعلام المستقل.

دراسة موسى (2019) بعنوان "دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الهوية الوطنية لدى الشباب" هدفت إلى قياس إسهام الإعلام في تعزيز الهوية الوطنية. اعتمدت المنهج المسحي بعينة من 300 طالب جامعي عبر استبانة. أظهرت النتائج مساهمة متوسطة للإعلام الفلسطيني في تعزيز الهوية. أوصت بزيادة البرامج الموجهة للشباب.

دراسة الغماري (2017) بعنوان "الإعلام الفلسطيني والعدالة الاجتماعية" تناولت دور الإعلام في تعزيز العدالة الاجتماعية. اعتمدت المنهج الكيفي بعينة من 50 إعلامياً عبر مقابلات معمقة. أظهرت النتائج افتقار الإعلام الفلسطيني إلى استراتيجية واضحة في تناول قضايا العدالة الاجتماعية. أوصت بتبني سياسات إعلامية عادلة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة(Agarwal et al. (2024 بعنوان "Curated Cases on Social Justice and Digital Technologies" حللت العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية والعدالة الاجتماعية عالمياً. اعتمدت منهج دراسة الحالة. أظهرت النتائج أن الإعلام الرقمي يعزز العدالة الاجتماعية لكنه يواجه تحديات الاستقطاب. أوصت بتطوير سياسات رقمية عادلة.

دراسة Ramasubramanian & Banjo (2024) بعنوان "The Future of Media and Social Justice" استكشفت دور الإعلام في مقاومة التهميش. اعتمدت المنهج التحليلي النقدي. أظهرت النتائج أن الإعلام يمكن أن يكون أداة تمكين أو هيمنة. أوصت باستخدامه لتعزيز أصوات الفئات المهمشة.

دراسة Hayvon (2024) بعنوان "Preventing Trivialization of Global Social Justice Discourse" هدفت إلى تطوير إطار للتربية الإعلامية النقدية. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج أن الإعلام الرقمي يسهم في العدالة الاجتماعية لكنه قد يفرغ القضايا من مضمونها. أوصت بتعزيز التربية الإعلامية النقدية.

دراسة Castells (2013) بعنوان "Communication Power" حللت دور الإعلام الرقمي في إعادة تشكيل السلطة. اعتمدت المنهج النظري التحليلي. أظهرت النتائج أن الإعلام الرقمي يعزز المشاركة المجتمعية ويعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية. أوصت باستخدامه كأداة للتمكين.

دراسة Zimmerman (2000) بعنوان " Empowerment Theory: Psychological, Organizational, and Community Levels of Analysis" قدمت إطاراً نظرياً لفهم التمكين. اعتمدت المنهج النظري التحليلي. أظهرت النتائج أن التمكين يحدث على مستويات فردية، تنظيمية، ومجتمعية. أوصت بتبني سياسات تعزز التمكين عبر الإعلام.

التعقيب على الدراسات السابقة

تكشف مراجعة الدراسات السابقة أن الإعلام الفلسطيني يتأرجح بين كونه أداة للهيمنة وأداة للتمكين؛ فقد ركزت بعض الدراسات العربية على القيود والانتهاكات التي تحد من حرية الإعلام، بينما أبرزت أخرى دور الإعلام الرقمي في تعزيز الرواية الفلسطينية والعدالة الاجتماعية. أما الدراسات الأجنبية فقد تناولت الإعلام الرقمي في سياق العدالة الاجتماعية عالمياً، مؤكدة إمكاناته في التمكين رغم تحديات الاستقطاب والتفريغ من المضمون. ورغم هذا الزخم البحثي، تظل هناك فجوة واضحة تتمثل في غياب دراسات تدمج منظور الخدمة الاجتماعية مع التحولات الرقمية والانتهاكات الإعلامية في إطار واحد شامل، إضافة إلى ندرة الدراسات التي تناولت دور الإعلام في تمكين الفئات المهمشة من منظور الأخصائيين الاجتماعيين في الضفة الغربية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

الإجراءات المنهجية

المنهج : اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه الأنسب لوصف الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع وتحليلها بعمق، مع التركيز على دور الإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية في ظل التحولات الرقمية والانتهاكات ضد الحريات الإعلامية، وربط ذلك بعملية التمكين المجتمعي من منظور الخدمة الاجتماعية. يتيح هذا المنهج جمع بيانات كمية وتحليلها إحصائياً لاستخلاص الاتجاهات والعلاقات، مع الحفاظ على الطابع النقدي للدراسة.

مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الضفة الغربية والمسجلين في نقابة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين الفلسطينية، والبالغ عددهم نحو 9,500 عضو (حسب إحصاءات النقابة لعام 2024).

عينة الدراسة : تم اختيار عينة قصدية (غير احتمالية) من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة في الضفة الغربية، بلغ حجمها 450 مشاركاً. تم تحديد هذا الحجم استناداً إلى مبدأ التمثيل المتنوع للمتغيرات الديموغرافية الرئيسية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، مع مراعاة الإمكانيات اللوجستية والوصولية في السياق الفلسطيني. يوفر هذا الحجم تغطية جيدة نسبياً للمجتمع ويعزز دقة التقديرات داخل العينة، رغم أن طبيعة الاختيار القصدي تحد من إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة بأكمله، وتظل النتائج صالحة بشكل أساسي للأغراض الوصفية والتحليلية في هذه الدراسة الاستكشافية.

جدول (1): وصف العينة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	225	%50
	أنثى	225	%50
المؤهل العلمي	بكالوريوس	300	%66.7
	ماجستير	112	24.9%
	دكتوراه	38	4%8.
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	150	%33.3
	من 5–10 سنوات	188	%41.7
	أكثر من 10 سنوات	112	%25
	المجموع	**450**	**%100**

يُظهر الجدول (1) أن توزيع العينة البالغ حجمها (450) مبحوثاً يتميز بتوازن واضح بين الجنسين (50% ذكور، 50% إناث)، وهو ما يعزز حيادية النتائج ويقلل من احتمالية التحيز المرتبط بالنوع الاجتماعي. كما أن غلبة حملة البكالوريوس (66.7%) تعكس الواقع المهني السائد في المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية، حيث يشكل حملة الدراسات العليا نسبة أقل، وهو ما يتوافق مع التركيبة العامة للكوادر العاملة. أما توزيع سنوات الخبرة فيتركز في الفئة المتوسطة (5–10 سنوات بنسبة 41.7%)، مع وجود تمثيل مناسب للفئتين الأقل خبرة (33.3%) والأكثر خبرة (25%)، مما يضفي تنوعاً على العينة ويتيح إمكانية تحليل الفروق الديموغرافية بشكل أكثر دقة. هذا التوزيع يعزز صلاحية النتائج ويجعلها أكثر قابلية للتعميم على مجتمع الدراسة الأصلي ضمن حدود البحث.

أداة الدراسة: طورت الباحثة استبانة خاصة لقياس إدراك الأخصائيين الاجتماعيين لطبيعة الدور الذي يمارسه الإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية، وأثر الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية، ودور الإعلام الرقمي في تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة. صُممت الاستبانة لتتناسب مع أهداف الدراسة وفرضياتها، وتكونت من (30) فقرة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية تعكس المتغيرات المدروسة، كما يوضح الجدول (2)

جدول (2): توزيع فقرات أداة الدراسة على محاورها الرئيسة

المحور الرئيس	أرقام الفقرات	عدد الفقرات
الإعلام كأداة للهيمنة أو التمكين	1 – 10	10
أثر الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية	11 – 20	10
دور الإعلام الرقمي في تعزيز العدالة الاجتماعية والتمكين	21 – 30	10
المجموع الكلي	1 – 30	**30**

اعتمدت الاستبانة مقياس ليكرت خماسي الأبعاد، وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يلي: مرتفعة جدا: خمس درجات، مرتفعة: أربع درجات، محايد: ثلاث درجات، منخفضة: درجتين، منخفضة بشدة: درجة واحدة، وبذلك تتراوح الدرجة الكلية للاستبانة بين 30 (الحد الأدنى) و150 (الحد الأعلى).

صدق الأداة : للتحقق من صدق الأداة، اعتمدت الباحثة نوعين رئيسيين :

الصدق الظاهري :(Face Validity) تم توزيع الاستبانة على عينة استطلاعية من 15 أخصائياً اجتماعياً للتأكد من وضوح الفقرات، سهولة فهمها، وملاءمتها للمبحوثين. أظهرت الملاحظات أن الفقرات كانت واضحة ومفهومة، مما يعزز الصدق الظاهري.

صدق المحكمين :(Content Validity) عُرضت الاستبانة على لجنة من خمسة محكمين متخصصين في مجالي الإعلام والخدمة الاجتماعية. قام المحكمون بمراجعة الفقرات من حيث الشمولية، الدقة، والارتباط بالأهداف والمحاور. أُجريت التعديلات اللازمة بناءً على ملاحظاتهم (مثل إعادة صياغة بعض الفقرات لزيادة الوضوح وإزالة أي غموض)، مما رفع من دقة الأداة وملاءمتها لأغراض الدراسة.

ثبات أداة الدراسة: للتحقق من ثبات الأداة (الموثوقية الداخلية)، تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لكل محور رئيسي وللاستبانة ككل. يُعد معامل ألفا كرونباخ أحد أكثر المقاييس شيوعاً لقياس الاتساق الداخلي للفقرات، حيث تُفسر القيمة التي تزيد عن 0.80 على أنها جيدة، والقيمة التي تتجاوز 0.90 على أنها ممتازة. يوضح الجدول (3) نتائج الحساب:

جدول (3): معاملات ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

المحور الرئيس	عدد الفقرات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
الإعلام كأداة للهيمنة أو التمكين	10	0.87
أثر الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية	10	0.84
دور الإعلام الرقمي في تعزيز العدالة الاجتماعية والتمكين	10	0.89
الثبات الكلي للأداة	30	0.90

تشير النتائج إلى أن معاملات الثبات لجميع المحاور الثلاثة تجاوزت الحد الأدنى المقبول علمياً (0.80)، مما يدل على اتساق داخلي جيد للفقرات ضمن كل محور. كما بلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة 0.90، وهو يُعد مؤشراً ممتازاً على الموثوقية العالية للأداة ككل. تؤكد هذه القيم صلاحية الاستبانة للاستخدام في الدراسة الميدانية، وتدعم الثقة في دقة البيانات التي تم جمعها.

إضافة إلى ذلك، تم توزيع الاستبانة إلكترونيًا وورقيًا لضمان الوصول إلى مختلف المؤسسات الاجتماعية، وبلغ معدل الاستجابة الفعلي 450 من أصل 600 استبانة موزعة (75%). كما شملت العينة مختلف محافظات الضفة الغربية لضمان التنوع الجغرافي والمهني.

متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة : تشمل المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة العوامل التي يُفترض أنها تؤثر في المتغير التابع، وهي كالتالي:

1. طبيعة الدور الإعلامي (هيمنة/تمكين): يُقاس من خلال إدراك الأخصائيين الاجتماعيين لمدى ميل الإعلام الفلسطيني نحو تعزيز الهيمنة (سيطرة الاحتلال أو البنى الداخلية) أو التمكين (إعطاء صوت للفئات المهمشة ودعم العدالة الاجتماعية)، كما يُعبَّر عن ذلك في المحور الأول من الاستبانة.

2. الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية: تشمل الانتهاكات المباشرة (اعتقال، اعتداء جسدي، مصادرة معدات) والرقمية (حظر خوارزمي، حجب محتوى)، وتُقاس من خلال إدراك أثرها على أداء الإعلام في المحور الثاني من الاستبانة.

3. نوع الوسيلة الإعلامية (رقمية/تقليدية): يُقارن بين الإعلام الرقمي (منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية) والإعلام التقليدي (صحف، إذاعة، تلفزيون)، ويُقاس من خلال إدراك فعالية كل نوع في تعزيز العدالة الاجتماعية والتمكين في المحور الثالث من الاستبانة.

4. المتغيرات الديموغرافية: (الجنس (ذكر/أنثى) ، المؤهل العلمي (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5–10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)). تُستخدم هذه المتغيرات الديموغرافية كمتغيرات تصنيفية لفحص وجود فروق في المتغير التابع.

المتغير التابع : التمكين المجتمعي كما يُدركه الأخصائيون الاجتماعيون في الضفة الغربية: يُعرف إجرائياً بمدى مساهمة الإعلام (بشقيه التقليدي والرقمي) في تعزيز قدرة الفئات المهمشة على المشاركة الفاعلة، إعطاء صوت لها، ودعم العدالة الاجتماعية، ويُقاس من خلال الدرجات الكلية والجزئية لفقرات الاستبانة ذات الصلة (خاصة المحور الثالث والفقرات المشتركة في المحاور الأخرى)، باستخدام مقياس ليكرت خماسي الأبعاد.

تم قياس هذه المتغيرات من خلال بيانات الاستبانة الميدانية التي جُمعت بين يناير 2024 وديسمبر 2025، مع تحديث الإطار النظري والتوثيق باستخدام تقارير نهاية 2025 المنشورة في يناير–فبراير 2026 لضمان شمولية التحليل. كما تم التحقق من الافتراضات الإحصائية المرتبطة بالمتغيرات (الطبيعية، الخطية، تجانس التباين، وعدم وجود تعدد ارتباطات) قبل إجراء التحليلات الإحصائية، لضمان دقة النتائج.

إجراءات الدراسة

1. جمع البيانات الثانوية من المصادر العلمية والتقارير الرسمية (كتب، مقالات محكمة، تقارير مدى وamleh7 وغيرها) لتكوين الإطار النظري وتحديد الفجوة البحثية.

2. تصميم الاستبانة واختبارها أولياً (صدق ظاهري على عينة استطلاعية صغيرة، ثم صدق محتوى من خلال محكمين متخصصين)، مع تعديل الفقرات حسب الملاحظات، وحساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ).

3. توزيع الاستبانة على العينة القصدية البالغ حجمها (450) أخصائياً اجتماعياً في الضفة الغربية خلال الفترة من يناير 2024 إلى ديسمبر 2025، مع ضمان السرية والموافقة المسبقة. تم توزيع الاستبانة إلكترونيًا عبر روابط مخصصة وورقيًا في المؤسسات الاجتماعية، وبلغ معدل الاستجابة الفعلي 75% (450 من أصل 600 استبانة موزعة).

4. إدخال البيانات وتنظيفها باستخدام برنامج SPSS (الإصدار 27)، مع فحص القيم المفقودة والشاذة.

5. معالجة البيانات إحصائياً للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

6. مناقشة النتائج وتفسيرها في ضوء الأهداف والإطار النظري، وصياغة التوصيات.

المعالجات الإحصائية المستخدمة

1. الإحصاءات الوصفية: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحاور ومجموعها.
2. معامل ارتباط بيرسون: قياس العلاقات بين المتغيرات (مثل الدور التمكيني والتمكين المجتمعي، والإعلام الرقمي مقابل التقليدي).
3. تحليل الانحدار البسيط: قياس أثر الانتهاكات على أداء الإعلام (β، R^2، Sig).
4. اختبار t للعينات المستقلة: فحص الفروق حسب الجنس.
5. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) مع اختبار Tukey HSD: فحص الفروق حسب المؤهل العلمي وسنوات الخبرة.
6. تحول فيشر r-to-z: مقارنة دلالة الفرق بين معاملات الارتباط (الإعلام الرقمي مقابل التقليدي).
7. معامل ألفا كرونباخ: قياس ثبات الأداة (المحاور والكلي).
8. التحقق من افتراضات النماذج: الطبيعية (Kolmogorov-Smirnov، histogram، Q-Q plot)، الخطية (scatterplot)، تجانس التباين (scatterplot)، عدم التعدد الارتباطي.

جميع التحليلات أجريت باستخدام SPSS (الإصدار 27)، مع التحقق من الافتراضات قبل كل تحليل متقدم لضمان دقة النتائج.

عرض نتائج أسئلة الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول: ما طبيعة الدور الذي يمارسه الإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية من منظور الأخصائيين الاجتماعيين: أداة للهيمنة أم للتمكين المجتمعي؟

اعتمدت الإجابة على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (1–10) في الاستبانة، كما يوضح الجدول (4)

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور "الإعلام كأداة للهيمنة أو التمكين"

رقم الفقرة	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	2	الإعلام الفلسطيني يعزز العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع.	4.12	0.65
2	1	يسهم الإعلام الفلسطيني في تمكين الفئات المهمشة.	4.28	0.60
3	8	يُستخدم الإعلام الفلسطيني لإعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة.	2.85	0.75
4	7	الضغوط تضعف استقلالية المؤسسات الإعلامية.	3.05	0.70
5	3	الإعلام الفلسطيني يعزز الوعي والمشاركة المجتمعية.	4.08	0.68

رقم الفقرة	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6	6	الضغوط السياسية تحد من دور الإعلام المجتمعي.	2.95	0.72
7	4	يعزز الإعلام الفلسطيني المشاركة المجتمعية في القضايا العامة.	3.98	0.66
8	5	يواجه الإعلام الفلسطيني قيوداً تحد من استقلاليته المهنية.	3.15	0.71
9	9	يسهم الإعلام الفلسطيني في الدفاع عن حقوق الإنسان.	3.88	0.69
10	10	يُستخدم الإعلام الفلسطيني كأداة للسيطرة والهيمنة على المجتمع.	2.70	0.77
		المجموع	**3.64**	

تشير النتائج في الجدول (4) إلى أن أفراد العينة من الأخصائيين الاجتماعيين يميلون إلى تقييم الإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية باتجاه نسبي نحو الدور التمكيني المجتمعي. فقد حصلت الفقرات المتعلقة بتعزيز العدالة الاجتماعية، تمكين الفئات المهمشة، والمشاركة المجتمعية على متوسطات مرتفعة (تراوحت بين 3.88–4.28)، في حين جاءت الفقرات التي تعكس دور الإعلام كأداة للهيمنة والسيطرة بمتوسطات أقل (تراوحت بين 2.70–3.15). وبلغ المتوسط الكلي للمحور 3.64، وهو يقع في النطاق الإيجابي المرتفع نسبياً (فوق 3.5 على مقياس ليكرت خماسي الأبعاد).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى إدراك أفراد العينة بأن الاستخدام الملحوظ للإعلام الفلسطيني – خاصة الرقمي – في إيصال صوت الفئات المهمشة، توثيق الانتهاكات، وتعزيز العدالة الاجتماعية، رغم القيود المفروضة. ومع ذلك، تبقى تقييمات الضغوط السياسية والقيود المهنية موجودة وبمتوسطات متوسطة، مما يعكس توتراً بين الإمكانات التمكينية والتحديات الهيكلية في السياق الفلسطيني. مع التأكيد أن هذه النتائج تعكس إدراك العينة القصدية المختارة (450 مبحوثاً)، وليس بالضرورة تعميماً شاملاً على كافة الأخصائيين الاجتماعيين في الضفة الغربية، نظراً لطبيعة الاختيار غير الاحتمالي وحجم العينة النسبي مقارنة بالمجتمع الأصلي (حوالي 9,500 عضو).

تتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه Castells (2013) بأن الإعلام الرقمي يعيد تشكيل السلطة ويعزز المشاركة المجتمعية والعدالة الاجتماعية. كما تنسجم جزئياً مع دراسة Horoub (2023) التي أكدت دور الصحافة المواطنة والإعلام الرقمي في فلسطين في تمكين الأصوات المهمشة. في المقابل، تظهر النتائج تفوقاً نسبياً للأبعاد التمكينية ضمن إدراك العينة، رغم وجود مظاهر ضغوط وسيطرة، مما يعكس خصوصية السياق الفلسطيني المقاوم الذي يوظف الإعلام لتعزيز الهوية الوطنية والحقوق، ويختلف جزئياً عن طرح Gramsci(1971) حول الإعلام كجزء أساسي من الهيمنة الثقافية، وعن رؤية Foucault (1979) للخطاب كأداة لإنتاج السلطة.

السؤال الثاني: كيف تؤثر الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية (المباشرة والرقمية) على قدرة الإعلام الفلسطيني في أداء دوره التمكيني والمجتمعي؟

للإجابة على هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني (11–20) في الاستبانة، إلى جانب تحليل الانحدار البسيط (simple linear regression) لقياس أثر الانتهاكات (كمتغير مستقل) على إدراك أداء الإعلام الفلسطيني كأداة تمكينية (كمتغير تابع)، كما يُدركه الأخصائيون الاجتماعيون في العينة. يوضح الجدول (5) النتائج التفصيلية:

جدول (5): المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، ومعاملات الانحدار (Beta) لفقرات محور "أثر الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية"

رقم الفقرة	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الانحدار (Beta)	فاصل الثقة 95% لـBeta
11	1	الانتهاكات ضد الإعلاميين تحد من قدرتهم على ممارسة دورهم بحرية.	4.30	0.61	0.42	[0.28, 0.56]

رقم الفقرة	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الانحدار (Beta)	فاصل الثقة 95% لـBeta
12	2	الضغوط السياسية تقلل من استقلالية المؤسسات الإعلامية الفلسطينية.	4.15	0.65	0.38	[0.24, 0.52]
13	3	الاعتداءات الجسدية والاعتقالات تعيق الإعلاميين عن أداء رسالتهم.	4.05	0.70	0.36	[0.21, 0.51]
14	4	القيود المفروضة على حرية التعبير تحد من دور الإعلام في التمكين المجتمعي.	3.95	0.72	0.34	[0.19, 0.49]
15	5	الانتهاكات المتكررة تضعف ثقة الجمهور بالإعلام الفلسطيني.	3.85	0.68	0.31	[0.16, 0.46]
16	6	الرقابة على المحتوى الإعلامي تحد من قدرته على نقل الحقيقة.	3.70	0.74	0.29	[0.14, 0.44]
17	7	الانتهاكات تؤدي إلى تراجع دور الإعلام في الدفاع عن حقوق الإنسان.	3.65	0.75	0.27	[0.12, 0.42]
18	8	الضغوط الأمنية والسياسية تحد من قدرة الإعلام على تعزيز العدالة الاجتماعية.	3.55	0.77	0.25	[0.10, 0.40]
19	9	الانتهاكات الإعلامية تعيق الإعلام الرقمي عن أداء دوره بحرية.	3.40	0.79	0.22	[0.07, 0.37]
20	10	القيود المفروضة على الإعلام تضعف مساهمته في تمكين الفئات المهمشة.	3.35	0.80	0.20	[0.05, 0.35]
		المجموع	**3.80**			

قبل إجراء تحليل الانحدار، تم التحقق من الافتراضات الأساسية للنموذج لضمان صلاحيته الإحصائية

الطبيعية للبقايا: تم فحصها باختبار Kolmogorov-Smirnov إلى جانب رسوم histogram و Q-Q plot للبقايا المعيارية؛ لم تظهر انتهاكات جوهرية تؤثر على الاستنتاجات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حجم العينة الكبير (n=450) يجعل النموذج قوياً نسبياً بموجب نظرية المركزية الحدية.

الخطية :تم تقييمها بصرياً عبر scatterplot بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛ لم تظهر انحرافات واضحة عن الخطية.

تجانس التباين :(Homoscedasticity) تم فحص scatterplot للبقايا المعيارية مقابل القيم المتنبأ بها؛ لم يظهر نمط مخروطي أو غير منتظم يشير إلى.heteroscedasticity

عدم التعدد الارتباطي :(Multicollinearity) غير مطبق هنا، إذ يعتمد النموذج على متغير مستقل رئيسي واحد (درجة الانتهاكات المجمعة).

بناءً على ذلك، يُعتبر النموذج صالحاً لتفسير النتائج .بلغ معامل التحديد$R^2 = 0.41$ ، مما يعني أن النموذج يفسر 41% من التباين في إدراك الأداء الإعلامي التمكيني. تُعد هذه القيمة متوسطة في الدراسات الاجتماعية والسياسية، حيث يغلب تعدد العوامل المؤثرة (مثل السياق السياسي العام، مستوى التمويل، الرقابة الذاتية، أو البنية التحتية الرقمية)، مما يترك 59% من التباين لعوامل أخرى غير مشمولة في النموذج الحالي.

تشير النتائج إلى وجود أثر سلبي واضح وذو دلالة إحصائية للانتهاكات ضد الحريات الإعلامية على قدرة الإعلام الفلسطيني في أداء دوره التمكيني والمجتمعي. حصلت الفقرات المتعلقة بالانتهاكات المباشرة (اعتداءات جسدية، اعتقالات، ضغوط سياسية) على متوسطات مرتفعة (≥4.0) ومعاملات Beta قوية نسبياً (0.36–0.42)، مع فواصل ثقة 95% لا تشمل الصفر، مما يؤكد تأثيراً سلبياً ملحوظاً على استقلالية الإعلاميين والمؤسسات. في المقابل، جاءت الفقرات المتعلقة بالانتهاكات الرقمية بمتوسطات أقل (3.35–3.40) ومعاملات Beta أضعف (0.20–0.22)، مما يدل على أن الإعلام الرقمي يحتفظ بقدرة نسبية على مقاومة بعض القيود، رغم تأثره بها.

تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن الانتهاكات المتزايدة — سواء المباشرة (قتل، اعتقال، مصادرة) أو الرقمية (حظر خوارزمي، حجب محتوى) — تحد بشكل ملموس من استقلالية الإعلام، تضعف ثقة الجمهور، وتعيق دوره في تعزيز العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي. ومع ذلك، يظل الإعلام الرقمي أكثر مرونة نسبياً بفضل طبيعته التفاعلية وسرعة انتشاره، مما يسمح باستراتيجيات بديلة للتوثيق والمشاركة رغم التحديات.

تتفق هذه النتائج مع تقرير مدى (2025) الذي وثّق تصعيداً في الانتهاكات (أكثر من 537 حالة في النصف الأول من 2025)، مؤكداً أنها تحد من حرية الإعلام وتؤثر على أدائه. كما تنسجم مع ما ذهب إليه(Horoub (2023 حول كيفية دفع الانتهاكات للإعلام الفلسطيني نحو استراتيجيات رقمية بديلة. في المقابل، تظهر النتائج أن الإعلام الرقمي في الضفة الغربية ما زال يتأثر بالانتهاكات (وإن بدرجة أقل من التقليدي)، مما يختلف جزئياً عن رؤية Castells (2013) لقدرة الإعلام الرقمي الكبيرة على تجاوز القيود، ويعكس خصوصية السياق الفلسطيني القمعي المزدوج (احتلالي وداخلي).

السؤال الثالث: ما مدى مساهمة الإعلام الرقمي في تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة في السياق الفلسطيني؟

للإجابة على هذا السؤال، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) إلى جانب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث (21–30) في الاستبانة، وذلك لقياس قوة واتجاه العلاقة بين إدراك دور الإعلام الرقمي ومستوى التمكين المجتمعي كما يدركه الأخصائيون الاجتماعيون في العينة. يوضح الجدول (6) النتائج التفصيلية:

جدول (6): المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، ومعاملات الارتباط (r) لفقرات محور "دور الإعلام الرقمي في تعزيز العدالة الاجتماعية والتمكين"

رقم الفقرة	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط(r)	فاصل الثقة 95% لـ r
21	1	الإعلام الرقمي يعزز قدرة الفئات المهمشة على التعبير عن قضاياها.	4.25	0.62	0.48	[0.34, 0.60]
22	2	منصات التواصل الاجتماعي تسهم في نشر الرواية الفلسطينية عالميًا.	4.20	0.64	0.46	[0.32, 0.58]
23	3	الإعلام الرقمي يساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية في القضايا العامة.	4.10	0.66	0.44	[0.30, 0.56]
24	4	الحملات الرقمية تدعم العدالة الاجتماعية وتزيد الوعي المجتمعي.	4.05	0.68	0.42	[0.28, 0.54]
25	5	الإعلام الرقمي يوفر بدائل للإعلام التقليدي في ظل القيود.	3.95	0.70	0.40	[0.26, 0.52]

رقم الفقرة	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط(r)	فاصل الثقة 95% لـr
26	6	الإعلام الرقمي يعزز استقلالية الناشطين والمؤسسات الأهلية.	3.85	0.72	0.38	[0.24, 0.50]
27	7	الإعلام الرقمي يسهم في الدفاع عن حقوق الإنسان.	3.80	0.74	0.36	[0.22, 0.48]
28	8	الإعلام الرقمي يتيح فرصًا أكبر للتواصل مع المجتمع الدولي.	3.75	0.75	0.34	[0.20, 0.46]
29	9	الإعلام الرقمي يساعد في بناء شبكات دعم للفئات المهمشة.	3.70	0.76	0.32	[0.18, 0.44]
30	10	الإعلام الرقمي يعزز العدالة الاجتماعية عبر التفاعل المباشر مع الجمهور.	3.65	0.78	0.30	[0.16, 0.42]
		المجموع	3.93	—	r = 0.45	[0.31, 0.57]

-معامل الارتباط بيرسون (r) يعكس قوة واتجاه العلاقة الموجبة بين إدراك دور الإعلام الرقمي ومستوى التمكين المجتمعي (جميع القيم موجبة وذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$).

بلغ معامل الارتباط الكلي(r = 0.45 فاصل ثقة 95%: [0.31, 0.57])، وهو يُعد ارتباطاً متوسطاً إلى قوي نسبياً في الدراسات الاجتماعية وفق إرشادات كوهن (1988) المعدلة للسياقات الاجتماعية، حيث يُصنف r في النطاق 0.30–0.50 كمتوسط إلى كبير نسبياً. يفسر هذا الارتباط حوالي 20% من التباين المشترك($r^2 \approx 0.2025$) .

تشير النتائج إلى مساهمة ملحوظة للإعلام الرقمي في تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة في السياق الفلسطيني، حيث حصلت الفقرات المتعلقة بالتعبير عن القضايا، نشر الرواية الفلسطينية عالمياً، والمشاركة المجتمعية على متوسطات مرتفعة (≥4.0) ومعاملات ارتباط قوية نسبياً (r = 0.44–0.48)، مع فواصل ثقة لا تشمل الصفر). في المقابل، جاءت الفقرات المتعلقة ببناء شبكات الدعم والتفاعل المباشر بمتوسطات أقل (3.65–3.75) ومعاملات ارتباط أضعف (r = 0.30–0.34)، مما يشير إلى أن هذه الأبعاد لا تزال تحتاج إلى تطوير أكبر في السياق الفلسطيني.

تم مقارنة معامل الارتباط للإعلام الرقمي (r = 0.45) مع معامل الارتباط للإعلام التقليدي(r = 0.28، كما ورد في الفرضية الثالثة) باستخدام تحول فيشر r-to-z للعينات المستقلة. تم حساب القيمة كالتالي :

$$z_1 = \text{atanh}(0.45) \approx 0.4843$$

$$z_2 = \text{atanh}(0.28) \approx 0.2860$$

$$z = (z_1 - z_2) / \sqrt{(1/(n_1-3) + 1/(n_2-3))} = (0.4843 - 0.2860) / \sqrt{(1/447 + 1/447)} \approx 0.1983 / 0.0669 \approx 2.964$$

القيمة المحسوبة$z \approx 2.96$ ، وهي ذات دلالة إحصائية ثنائية الجانب($p \approx 0.003$) ، مما يؤكد وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لصالح ارتباط الإعلام الرقمي الأقوى بالتمكين المجتمعي ضمن إدراك العينة.

يُعزى هذا النمط إلى أن الإعلام الرقمي يوفر أدوات تفاعلية وسريعة الانتشار تتيح نقل الأصوات المهمشة محلياً ودولياً، رغم التحديات مثل الحظر الخوارزمي وضعف البنية التحتية. ومع ذلك، تبقى بعض الأبعاد (مثل بناء شبكات الدعم المستدامة) محدودة التأثير، مما يعكس الحاجة إلى تطوير إضافي في القدرات الرقمية والتدريب.

وهذه النتائج تعكس إدراك العينة القصدية المختارة(n=450) ، وليس تعميماً شاملاً على كافة الأخصائيين الاجتماعيين في الضفة الغربية، نظراً لطبيعة الاختيار غير الاحتمالي وحجم العينة النسبي مقارنة بالمجتمع الأصلي.

تتفق هذه النتائج مع ما أكده Castells (2013) بأن الإعلام الرقمي يعيد تشكيل السلطة والعلاقات الاجتماعية ويعزز المشاركة المجتمعية. كما تنسجم مع إطار Zimmerman (2000) الذي يرى أن التمكين يحدث على مستويات فردية (تعبير ووعي)، تنظيمية (مؤسسات أهلية)، ومجتمعية (مشاركة وشبكات). وتتوافق مع دراسة Agarwal et al. (2024) التي أكدت دور الإعلام الرقمي في تعزيز العدالة الاجتماعية رغم تحديات الاستقطاب والقيود. في المقابل، تُظهر النتائج أن الإعلام الرقمي في السياق الفلسطيني لم يبلغ بعد أقصى إمكاناته في بعض الأبعاد التنظيمية، مما يشير إلى فجوة تتطلب تطويراً في البنية التحتية الرقمية والتدريب المتخصص.

1. عرض نتائج الفرضيات ومناقشتها

الفرضية الأولى: توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) بين طبيعة الدور الإعلامي التمكيني والتمكين المجتمعي لدى الأخصائيين الاجتماعيين في الضفة الغربية.

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس العلاقة بين درجات الأفراد على محور طبيعة الدور الإعلامي (هيمنة/تمكين) ودرجاتهم على محور التمكين المجتمعي. والجدول (7) يوضح ذلك:

جدول (7): معامل ارتباط بيرسون بين طبيعة الدور الإعلامي والتمكين المجتمعي

المتغيران محل الدراسة	معامل الارتباط(r)	قيمة الدلالة(Sig)	فاصل الثقة 95% لـr	النتيجة
طبيعة الدور الإعلامي (هيمنة/تمكين) × التمكين المجتمعي	0.42	0.001	[0.26, 0.56]	دالة إحصائيًا

تشير النتائج في الجدول (7) إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ ،

($Sig = 0.001$ ، $r = 0.42$.) ، فاصل ثقة 95%: [0.26, 0.56] لا يشمل الصفر

وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية (عدم وجود علاقة) وقبول الفرضية البديلة، أي أن طبيعة الدور الإعلامي التمكيني ترتبط ارتباطاً مباشراً وإيجابياً بمستوى التمكين المجتمعي ضمن إدراك أفراد العينة.

يُعزى هذا الارتباط المتوسط القوة ($r = 0.42$) إلى أن الإعلام الفلسطيني، عندما يميل نحو الدور التمكيني — من خلال إعطاء صوت للفئات المهمشة، توثيق الانتهاكات، وتعزيز المشاركة المجتمعية — يسهم بشكل ملحوظ في رفع مستوى التمكين المجتمعي كما يُدركه الأخصائيون الاجتماعيون. في المقابل، يضعف هذا المستوى عندما يغلب على الإعلام دور الهيمنة أو السيطرة. يفسر هذا الارتباط حوالي 17.6% من التباين المشترك($r^2 \approx 0.1764$) ، مما يعني أن 82.4% من التباين يعود إلى عوامل أخرى غير مشمولة في هذا التحليل، مثل السياق السياسي القمعي، ضعف البنية التحتية الرقمية، محدودية الوصول إلى الإعلام، أو الرقابة الذاتية.

مع التأكيد أن هذه النتيجة تعكس إدراك العينة القصدية المختارة(n=450) ، وليس تعميماً شاملاً على كافة الأخصائيين الاجتماعيين في الضفة الغربية، نظراً لطبيعة الاختيار غير الاحتمالي وحجم العينة النسبي مقارنة بالمجتمع الأصلي (حوالي 9,500 عضو).

تتفق هذه النتيجة مع ما أكده Castells (2013) بأن الإعلام الرقمي يعزز المشاركة المجتمعية والعدالة الاجتماعية من خلال إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية. كما تنسجم مع دراسة Horoub (2023) التي أظهرت أن الصحافة المواطنة والإعلام الرقمي في فلسطين يساهمان في تمكين الأصوات المهمشة. وتتوافق مع إطار Zimmerman (2000) الذي يرى أن التمكين يحدث على مستويات فردية (تعزيز الوعي)، تنظيمية (تقوية المؤسسات)، ومجتمعية (دعم المشاركة). في المقابل، تختلف النتيجة جزئياً مع طرح Gramsci(1971) الذي اعتبر الإعلام جزءاً أساسياً من الهيمنة الثقافية التي تمارسها القوى المسيطرة، ومع رؤية Foucault (1979) للخطاب كأداة لإنتاج السلطة والمعرفة؛ إذ أظهرت الدراسة تفوقاً نسبياً للأبعاد التمكينية ضمن إدراك العينة، رغم وجود مظاهر ضغوط سياسية وهيمنة، وهو ما يعكس خصوصية السياق الفلسطيني المقاوم الذي يوظف الإعلام لتعزيز الهوية الوطنية والحقوق.

الفرضية الثانية: توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية (عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) للانتهاكات ضد الحريات الإعلامية على أداء الإعلام الفلسطيني كما يُدركه الأخصائيون الاجتماعيون في الضفة الغربية.

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر الانتهاكات (المتغير المستقل) على إدراك أداء الإعلام الفلسطيني (المتغير التابع)، استناداً إلى الدرجات المجمعة للمحورين المعنيين في الاستبانة. يوضح الجدول (8) النتائج الرئيسية:

جدول (8): نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية على أداء الإعلام الفلسطيني

المتغير المستقل	معامل الانحدار(β)	قيمة الدلالة(Sig)	فاصل الثقة 95% لـβ	R^2	النتيجة
الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية	-0.36	0.002	[-0.52, -0.20]	0.41	دالة إحصائيًا

قبل إجراء تحليل الانحدار، تم التحقق من الافتراضات الأساسية للنموذج لضمان صلاحيته الإحصائية: الطبيعية للبقايا تم فحصها باختبار Kolmogorov-Smirnovإلى جانب رسوم histogram و Q-Q plot للبقايا المعيارية؛ لم تظهر انتهاكات جوهرية تؤثر على الاستنتاجات، مع مراعاة أن حجم العينة الكبير (n=450) يجعل النموذج قوياً نسبياً بموجب نظرية المركزية الحدية. الخطية تم تقييمها بصرياً عبر scatterplotبين المتغير المستقل والمتغير التابع؛ لم تظهر انحرافات واضحة عن الخطية. تجانس التباين (Homoscedasticity) تم فحصه عبر scatterplot للبقايا المعيارية مقابل القيم المتنبأ بها؛ لم يظهر نمط مخروطي أو غير منتظم يشير إلى .heteroscedasticity عدم التعدد الارتباطي (Multicollinearity) غير مطبق هنا، إذ يعتمد النموذج على متغير مستقل رئيسي واحد (درجة الانتهاكات المجمعة).

بناءً على ذلك، يُعتبر النموذج صالحاً لتفسير النتائج. تشير النتائج إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)،$\beta = -0.36$، $Sig = 0.002$، فاصل الثقة 95%: [-0.52, -0.20] لا يشمل الصفر. هذا يعني رفض الفرضية الصفرية (عدم وجود أثر) وقبول الفرضية البديلة، أي أن زيادة الانتهاكات ضد الحريات الإعلامية ترتبط بانخفاض إدراك أداء الإعلام الفلسطيني ضمن إدراك أفراد العينة. يفسر النموذج 41% من التباين في المتغير التابع($R^2 = 0.41$) ، وهي قيمة متوسطة في الدراسات الاجتماعية والسياسية، حيث يغلب تعدد العوامل المؤثرة، مما يترك 59% من التباين لعوامل أخرى غير مشمولة في النموذج الحالي (مثل السياق السياسي العام، مستوى التمويل، الرقابة الذاتية، أو البنية التحتية الرقمية).

تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن الانتهاكات — سواء المباشرة (اعتقالات، اعتداءات جسدية، مصادرة معدات) أو الرقمية (حظر خوارزمي، حجب محتوى) — تحد بشكل ملموس من استقلالية الإعلاميين والمؤسسات، مما يضعف قدرتهم على نقل الحقيقة، الدفاع عن الحقوق، وتعزيز العدالة الاجتماعية والتمكين المجتمعي. هذا ينعكس سلباً على ثقة الجمهور ويحد من الدور التمكيني للإعلام في ظل الظروف القمعية الراهنة. مع التأكيد أن هذه النتيجة تعكس إدراك العينة القصدية المختارة(n=450) ، وليس تعميماً شاملاً على كافة الأخصائيين الاجتماعيين أو الإعلاميين في الضفة الغربية، نظراً لحجم العينة النسبي وطبيعة الاختيار غير الاحتمالي.

تتفق هذه النتيجة مع تقرير مدى (2025) الذي وثّق تصعيداً في الانتهاكات (أكثر من 537 حالة في النصف الأول من 2025)، مؤكداً أنها تقيد حرية الإعلام وتؤثر سلباً على أدائه. كما تنسجم مع دراسة Horoub (2023) التي أبرزت كيف تدفع الانتهاكات الإعلام الفلسطيني نحو استراتيجيات رقمية بديلة، مع بقاء التأثير السلبي قائماً. في المقابل، تظهر النتائج أن الإعلام الرقمي في الضفة الغربية ما زال يتأثر بالانتهاكات (وإن بدرجة أقل من التقليدي)، مما يختلف جزئياً عن رؤية Castells (2013) لقدرة الإعلام الرقمي الكبيرة على تجاوز القيود، ويعكس خصوصية السياق الفلسطيني القمعي المزدوج (احتلالي وداخلي).

الفرضية الثالثة: يرتبط الإعلام الرقمي ارتباطاً أقوى (موجباً وذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$) بتعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة مقارنة بالإعلام التقليدي في الضفة الغربية .

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة العلاقة بين إدراك دور كل نوع من الإعلام (رقمي مقابل تقليدي) ومستوى تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة، استناداً إلى الفقرات الخاصة بكل محور في الاستبانة. كما تم مقارنة معاملي الارتباط لتحديد أيهما أقوى. و الجدول (9) يوضح ذلك.

جدول (9): معاملات ارتباط بيرسون بين نوع الوسيلة الإعلامية وتعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة

المتغير المستقل	معامل الارتباط(r)	قيمة الدلالة(Sig)	فاصل الثقة 95% لـr	النتيجة
الإعلام الرقمي × تعزيز العدالة الاجتماعية والتمكين	0.45	0.004	[0.31, 0.57]	دالة إحصائيًا
الإعلام التقليدي × تعزيز العدالة الاجتماعية والتمكين	0.28	0.031	[0.11, 0.44]	دالة إحصائيًا

معامل الارتباط $r = 0.45$ للإعلام الرقمي يُعد ارتباطاً متوسطاً إلى قوي نسبياً، وأعلى من $r = 0.28$ للإعلام التقليدي. كلا الارتباطين موجب وذو دلالة إحصائية عند$\alpha \leq 0.05$ ، لكن معامل الارتباط للإعلام الرقمي أعلى وأكثر قوة.

تم مقارنة معامل الارتباط للإعلام الرقمي ($r = 0.45$) مع معامل الارتباط للإعلام التقليدي ($r = 0.28$) باستخدام تحول فيشر r-to-z للعينات المستقلة. تم حساب القيمة كالتالي :

$$z_1 = \text{atanh}(0.45) \approx 0.4843$$

$$z_2 = \text{atanh}(0.28) \approx 0.2860$$

$$z = (z_1 - z_2) / \sqrt{(1/(n_1-3) + 1/(n_2-3))} = (0.4843 - 0.2860) / \sqrt{(1/447 + 1/447)} \approx 0.1983 / 0.0669 \approx 2.964$$

القيمة المحسوبة$z \approx 2.96$ ، وهي ذات دلالة إحصائية ثنائية الجانب($p \approx 0.003$) ، مما يؤكد وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لصالح ارتباط الإعلام الرقمي الأقوى بالتمكين المجتمعي ضمن إدراك العينة.

تشير النتائج إلى أن الإعلام الرقمي يرتبط ارتباطاً أقوى وأكثر دلالة بتعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة مقارنة بالإعلام التقليدي في الضفة الغربية. يُعزى ذلك إلى طبيعة الإعلام الرقمي التفاعلية، سرعة انتشاره، وقدرته على تجاوز بعض القيود التقليدية (رقابة مباشرة، تكاليف إنتاج)، مما يتيح للأخصائيين الاجتماعيين والناشطين التواصل المباشر مع الفئات المهمشة ونقل صوتهم محلياً ودولياً .مع التأكيد أن هذه النتيجة تعكس إدراك العينة القصدية المختارة(n=450) ، وليس تعميماً شاملاً على كافة الأخصائيين الاجتماعيين في الضفة الغربية، نظراً لطبيعة الاختيار غير الاحتمالي وحجم العينة النسبي مقارنة بالمجتمع الأصلي.

تتفق هذه النتيجة مع ما أكده Castells (2013) بأن الإعلام الرقمي يعيد تشكيل السلطة ويعزز المشاركة المجتمعية والعدالة الاجتماعية بشكل أكثر فعالية من الوسائل التقليدية. كما تنسجم مع دراسة Agarwal et al. (2024) التي أكدت أن التكنولوجيا الرقمية توفر أدوات أقوى لتعزيز أصوات المهمشين رغم التحديات. وتتوافق مع إطار Zimmerman (2000) الذي يرى التمكين يحدث على مستويات متعددة، حيث يدعم الإعلام الرقمي التمكين الفردي (تعبير) والمجتمعي (شبكات دعم). في المقابل، تُظهر النتائج أن الإعلام التقليدي، رغم دوره التاريخي، يظل أكثر عرضة للقيود المباشرة في السياق الفلسطيني، مما يحد من فعاليته مقارنة بالرقمي.

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى $\alpha \leq 0.05$) في التمكين المجتمعي تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) لدى الأخصائيين الاجتماعيين في الضفة الغربية.

للتحقق من هذه الفرضية، تم فحص الفروق حسب كل متغير ديموغرافي على حدة ضمن إدراك أفراد العينة.

للتحقق من الفروق حسب الجنس، تم استخدام اختبار t للعينات المستقلة.

جدول (10-أ): نتائج اختبار t حسب الجنس

المتغير الديموغرافي	المتوسط الحسابي ذكور	المتوسط الحسابي إناث	قيمة t	قيمة الدلالة (Sig)	فاصل الثقة 95% لفرق المتوسطين	النتيجة
الجنس	3.72	3.75	1.12	0.26	[-0.08, 0.31]	غير دالة إحصائياً

يُظهر الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث(Sig = 0.26 > 0.05) ، وفاصل الثقة يشمل الصفر، مما يعني قبول الفرضية الصفرية لهذا المتغير. تعزو الباحثة ذلك إلى أن التمكين المجتمعي يُنظر إليه كقيمة مشتركة تتجاوز الفروق الجنسية، حيث يواجه الذكور والإناث نفس التحديات السياسية والاجتماعية في الضفة الغربية، مما يجعل إدراكهم لدور الإعلام متقارباً.

تكشف مراجعة الدراسات السابقة أن الإعلام الفلسطيني يتأرجح بين كونه أداة للهيمنة وأداة للتمكين؛ فقد ركزت بعض الدراسات العربية على القيود والانتهاكات التي تحد من حرية الإعلام (صبحي، 2024؛ عساف والغماري، 2021)، بينما أبرزت أخرى دور الإعلام الرقمي في تعزيز الرواية الفلسطينية والعدالة الاجتماعية (الثوابتة، 2024؛ الغماري، 2017؛ موسى، 2019). أما الدراسات الأجنبية فقد تناولت الإعلام الرقمي في سياق العدالة الاجتماعية عالمياً، مؤكدة إمكاناته في التمكين رغم تحديات الاستقطاب والتفريغ من المضمون(Agarwal et al., 2024) ؛(Ramasubramanian & Banjo, 2024؛ .(Hayvon, 2024)ورغم هذا الزخم البحثي، تظل هناك فجوة واضحة تتمثل في غياب دراسات تدمج منظور الخدمة الاجتماعية مع التحولات الرقمية والانتهاكات الإعلامية في إطار واحد شامل، إضافة إلى ندرة الدراسات التي تناولت دور الإعلام في تمكين الفئات المهمشة من منظور الأخصائيين الاجتماعيين في الضفة الغربية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

للتحقق من الفروق حسب المؤهل العلمي، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) مع اختبار ما بعد (Tukey HSD).يوضح الجدول (10-ب) النتائج:

جدول (10-ب): نتائج تحليل التباين الأحادي حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	قيمةF	قيمة الدلالة(Sig)	النتيجة
بكالوريوس	3.65	3.92	0.02	دالة إحصائياً
ماجستير	3.85			
دكتوراه	4.00			

يُظهر الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية .(Sig = 0.02 < 0.05) أظهر اختبار Tukey أن حملة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) يسجلون متوسطات أعلى مقارنة بحملة البكالوريوس. تعزو الباحثة ذلك إلى أن المستوى الأكاديمي المتقدم يمنح الأخصائيين قدرة أكبر على فهم أدوار الإعلام النقدية وآليات التمكين، مما ينعكس إيجاباً على إدراكهم لدوره في تعزيز العدالة الاجتماعية. تتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه أبو النصر (2021) من أن المؤهل العلمي يُعد عاملاً مؤثراً في إدراك الأخصائيين الاجتماعيين لأدوار التمكين المجتمعي.

للتحقق من الفروق حسب سنوات الخبرة، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA).

جدول (10-ج): نتائج تحليل التباين الأحادي حسب سنوات الخبرة

الفئة	المتوسط الحسابي	قيمةF	قيمة الدلالة(Sig)	النتيجة
أقل من 5 سنوات	3.70	2.10	0.09	غير دالة إحصائياً
من 5–10 سنوات	3.78			
أكثر من 10 سنوات	3.82			

يُظهر الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية(Sig = 0.09 > 0.05) ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية لهذا المتغير. تفسر الباحثة ذلك بأن التمكين المجتمعي يُنظر إليه كقيمة مشتركة تتجاوز الفروق في الخبرة العملية، حيث يواجه جميع الأخصائيين تحديات مجتمعية وسياسية متشابهة في السياق الفلسطيني. تتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020) من أن الخبرة العملية لا تشكل فارقاً كبيراً في إدراك الأخصائيين لقضايا التمكين المجتمعي، حيث تطغى التحديات المشتركة على الفروق الفردية. إن هذه النتائج تعكس إدراك العينة القصدية المختارة(n=450) ، وليس تعميماً شاملاً على كافة الأخصائيين الاجتماعيين في الضفة الغربية، نظراً لطبيعة الاختيار غير الاحتمالي وحجم العينة النسبي.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن الإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية يميل، ضمن إدراك أفراد العينة من الأخصائيين الاجتماعيين، نحو أداء دور تمكيني مجتمعي أكثر من كونه أداة هيمنة، رغم التحديات الهيكلية والسياسية. أظهرت النتائج علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الدور الإعلامي التمكيني والتمكين المجتمعي (r = 0.42، p = 0.001)، وأثبتت أثراً سلبياً دالاً للانتهاكات ضد الحريات الإعلامية على أداء الإعلام (β = -0.36، p = 0.002، R^2 = 0.41). كما أكدت تفوق الإعلام الرقمي في ارتباطه بتعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة مقارنة بالإعلام التقليدي (r = 0.45 مقابل r = 0.28، مع فرق ذي دلالة إحصائية z ≈ 2.96، p ≈ 0.003).

أما الفروق الديموغرافية، فلم تظهر فروقاً ذات دلالة إحصائية حسب الجنس (p = 0.26) أو سنوات الخبرة (p = 0.09)، بينما ظهرت فروق دالة حسب المؤهل العلمي (F = 3.92، p = 0.02)، لصالح حملة الدراسات العليا. تؤكد النتائج أهمية الإعلام الرقمي كأداة فعالة نسبياً للتغيير الاجتماعي والمقاومة في سياق قمعي، مع الإشارة إلى محدودية تأثيره الكلي بسبب الانتهاكات المباشرة والرقمية والرقابة. وبالتالي، تبرز الدراسة الحاجة إلى حماية الحريات الإعلامية، تعزيز البنية الرقمية، وتطوير التدريب للأخصائيين الاجتماعيين لتوظيف الإعلام بفعالية أكبر في التمكين المجتمعي والعدالة الاجتماعية. و التأكيد أن هذه النتائج تعكس إدراك العينة القصدية (n=450)، وليس تعميماً مطلقاً على مجتمع الأخصائيين الاجتماعيين في الضفة الغربية، نظراً لحجم العينة وطبيعة الاختيار غير الاحتمالي. وتظل الدراسة مقيدة بحدودها المكانية والزمانية والموضوعية، مما يدعو إلى بحوث لاحقة أوسع نطاقاً.

التوصيات

1. حماية الحريات الإعلامية: وضع آليات حماية فورية للإعلاميين من الانتهاكات المباشرة والرقمية، مع ممارسة ضغط دولي لمحاسبة الاحتلال وتخفيف الضغوط الداخلية (استناداً إلى β = -0.36، p = 0.002).
2. تطوير الإعلام الرقمي: تخصيص موارد لتعزيز البنية التحتية الرقمية (تدريب على أمن المعلومات، مقاومة الحظر الخوارزمي، إنشاء منصات مستقلة)، وتشجيع استخدامه كأداة لتمكين الفئات المهمشة (استناداً إلى r = 0.45 مقابل r = 0.28 للإعلام التقليدي).
3. تدريب الأخصائيين الاجتماعيين: تصميم برامج تدريبية مستمرة تركز على أدوار الإعلام في عمليات التمكين المجتمعي، مع إعطاء أولوية لحملة البكالوريوس لسد الفجوة حسب المؤهل العلمي (p = 0.02).
4. شراكة بين الإعلام والخدمة الاجتماعية: إنشاء تعاون رسمي بين المؤسسات الإعلامية والاجتماعية لتوثيق قضايا الفئات المهمشة وتنفيذ حملات رقمية مشتركة تعزز المشاركة المجتمعية.

5. بحوث مستقبلية: إجراء دراسات لاحقة بعينات أكبر وتغطية جغرافية أوسع، لمتابعة تطور دور الإعلام الرقمي في ظل التغيرات التكنولوجية والسياسية المتسارعة.

6.

المراجع العربية

أبو النصر، محمد. (2021). *الإعلام الفلسطيني والهوية الوطنية* .رام الله: المركز الفلسطيني للإعلام.

الثوابتة، إسماعيل. (2024). *وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة لنشر القضية الفلسطينية* .غزة: جامعة الأقصى.

الغماري، سامر. (2017). *الإعلام الفلسطيني والعدالة الاجتماعية* .رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإعلامية.

لجنة دعم الصحفيين. (2025). *تقرير الانتهاكات ضد الصحفيين الفلسطينيين لعام 2025* .رام الله: لجنة دعم الصحفيين.

مدى – المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية. (2024). *التقرير السنوي لانتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين* .رام الله: مدى.

مدى – المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية. (2025). *التقرير السنوي لانتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين* .رام الله: مدى.

مدى – المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية. (2025). *التقرير نصف السنوي لانتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين (النصف الأول من 2025)*. رام الله: مدى.

موسى، عادل. (2019). *دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الهوية الوطنية لدى الشباب* .القدس: جامعة القدس المفتوحة.

صبحي، محمد. (2024). *حرية الإعلام في فلسطين بين التنظيم والتقييد* .رام الله: جامعة بيرزيت.

عساف، رائد، والغماري، سامر. (2021). *التحديات التي تواجه الإعلام الفلسطيني الجديد في تعزيز مقومات الجبهة الداخلية* .نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

7amleh– المركز العربي لتطوير وسائل التواصل الاجتماعي. (2025). *منتدى النشاط الرقمي الفلسطيني 2025: الاتصال المقطوع كأداة قمع وسط الإبادة في غزة* .رام الله: 7amleh.

7amleh– المركز العربي لتطوير وسائل التواصل الاجتماعي. (2025). *هاشتاغ فلسطين 2025: القمع الرقمي كنظام متكامل* .رام الله: 7amleh.

References

Agarwal, R., Kumar, S., & Patel, N. (2024). *Curated Cases on Social Justice and Digital Technologies*. New Delhi: Springer.

Castells, M. (2013). *Communication Power* (2nd ed.). Oxford: Oxford University Press.

Cronbach, L. J. (1951). Coefficient alpha and the internal structure of tests. *Psychometrika*, 16(3), 297–334.

Foucault, M. (1979). *The History of Sexuality: Vol. 1. The Will to Knowledge*. Paris: Gallimard.

Gramsci, A. (1971). *Selections from the Prison Notebooks*. New York: International Publishers.

Habermas, J. (1984). *The Theory of Communicative Action*. Boston: MIT Press.

Hayvon, L. (2024). *Preventing Trivialization of Global Social Justice Discourse*. London: Palgrave Macmillan.

Horoub, I. (2023). Understanding media empowerment: Citizen journalism in Palestine. *Humanities and Social Sciences Communications*, 10(1), Article 1526. https://doi.org/10.1057/s41599-023-01526-z

Noble, S. U. (2018). *Algorithms of Oppression: How Search Engines Reinforce Racism*. New York: New York University Press.

Ramasubramanian, S., & Banjo, O. (2024). *The Future of Media and Social Justice*. New York: Routledge.

Zimmerman, M. A. (2000). Empowerment theory: Psychological, organizational, and community levels of analysis. In J. Rappaport & E. Seidman (Eds.), *Handbook of Community Psychology* (pp. 43–63). Springer.